

ناقش مشروع قانون العدالة الانتقالية..مجلس الوزراء في اجتماعه أمس:

إقرار عقد جلسة استثنائية لاستكمال مناقشة قانون العدالة الانتقالية
الموافقة على اتفاقية منحة بـ(61) مليون دولار لمشروع الأشغال كثيف العمالة

صناعة / سيا

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة مشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية المقدم من اللجنة الوزارية المكلفة بمراجعته من قبل المجلس برئاسة وزير الشؤون القانونية.

ويهدف مشروع القانون الذي يتكون من 18 مادة موزعة على أربعة فصول إلى التأكيد على قيام الانتقال السياسي في اليمن على أساس الحق في الحقيقة وقيم التسامح والصفح وحقوق الضحايا والمصالحة الفردية والجماعية وتحقيق المصالحة الوطنية ونبذ كل أشكال العنف والانتقام فضلا عن تنمية وإثراء ثقافة وسلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة وبناء الدولة المدنية- دولة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان- ومحو آثار انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها مستقبلا من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق العدالة الانتقالية بما يضمن تسليط الضوء على تصرفات الأطراف السياسية التي أدت إلى انتهاكات لحقوق الإنسان بأنواعها ومستوياتها المختلفة وضمان جبر الضرر لمن تضرروا من تلك الانتهاكات خلال الفترة المشمولة بأحكام هذا القانون أو ورثتهم من أجل إنصافهم والمصالحة معهم.

ونصت المادة الخامسة من مشروع القانون على أن تنشأ بموجب هذا القانون هيئة مستقلة تسمى «هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنية» تهدف إلى إجراء مصالحة وطنية بين أفراد المجتمع اليمني نتيجة ما خلفته الصراعات السياسية خلال فترة سريان القانون حتى الآن وإنصاف وتعويض جبر ضرر من تلك التصرفات أو عائلوا من تلك الصراعات أو ورثتهم.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة لمشروع قانون العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية أقر مجلس الوزراء عقد جلسة استثنائية خلال الأسبوع القادم لاستكمال مناقشة المشروع وإثرائه بالمقترحات الكفيلة بتحقيق الأهداف المتوخاة منه وذلك قبل إقراره وإحالته إلى مجلس

الجمهورية المتوخاة خلال فترة سريان القانون حتى الآن وإنصاف وتعويض جبر ضرر من تلك التصرفات أو عائلوا من تلك الصراعات أو ورثتهم.

ووافق مجلس الوزراء على اتفاقية منحة التمويل الخاصة بشروع الأشغال كثيف العمالة الموقعة بتاريخ 1 مارس 2012م بين حكومة الجمهورية اليمنية وهيئة التنمية الدولية والتي بموجبها ستقدم الهيئة منحة لمشروع الأشغال العامة كثيف العمالة بمبلغ 39 مليوناً و300 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 61 مليون دولار أمريكي. وستخصص المنحة التمويلية لمساعدة مشروع الأشغال العامة كثيف العمالة على توفير البنية التحتية المطلوبة لتحسين سبل الوصول للخدمات الأساسية العامة من خلال بناء وتأهيل وترميم وصيانة البنية التحتية المجتمعية في المناطق الريفية والحضرية المستهدفة في عدة مجالات أبرزها الصحة والتعليم وتوفير المياه والصرف الصحي ومراكز التدريب المهني إضافة إلى المساعدة الفنية لدعم المجتمعات والسلطات المحلية في إعداد مقترحات تحدد بشكل ملائم للمشاريع الفرعية التي يستهدف تمويلها فضلا عن إيجاد وتوفير فرص عمل قصيرة المدى. ووجه المجلس وزير الشؤون القانونية بعد التوقيع النهائي على الاتفاقية بإصدار الشهادة القانونية الخاصة بهذه الاتفاقية والمؤكدة أنها استكملت جميع الإجراءات اللازمة للمصادقة عليها وأنها أصبحت نافذة وملزمة قانوناً للحكومة.

واستمع مجلس الوزراء إلى تقرير وزير الكهرباء والطاقة حول الإعدادات القانونية المتكررة على خطوط نقل الضغط العالي وتعرض محطة توليد مارب الغازية وبقيّة أجزاء المنظومة للفصل القسري وزيادة وتيرة هذه الاعتداءات مؤخراً والخسائر الناجمة عن ذلك في الجوانب المادية والفنية إضافة إلى ما تمثله الأعمال التخريبية التي تتعرض لها خطوط وأبراج النقل الكهربائي من أخطار وتداعيات سلبية على واقع الاقتصاد الوطني وأثارها السلبية على معيشة وحياة المواطنين اليومية في عموم أرجاء الوطن.

وأشار التقرير إلى قيام عناصر تخريبية معادية للوطن يوم أمس الأول بتفجير قواع أحد أبراج خطوط نقل الكهرباء بعوبات نارية ما أدى إلى تضرر كامل للبرج وذلك بعد مرور ساعات من إزالة الفرق الفنية لثلاث خبضات تم رميها على خطوط النقل الكهربائية مارب صنعاء.

وجدد المجلس بهذا الشأن إدانته واستنكاره الشديد لهذه الأعمال الإجرامية التي تندرج في إطار الحراية.. موجها الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات الأمنية المطلوبة لحماية أبراج وخطوط نقل الطاقة الكهربائية والقيام بالإجراءات اللازمة لملاحقة وتوقيع مرتكبي هذه الاعتداءات الإجرامية والقيام بالإجراءات القانونية الكفيلة بالقبض عليهم وإحالتهم إلى القضاء.

وأكد المجلس المسؤولية التضامنية لمواجهة هذه الأعمال التخريبية التي تنعكس بتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الوطني ومجالات التنمية المختلفة ومعيشة وحياة المواطنين وتأثيرها في المالية العامة للدولة



وأكد المجلس على وزارتي الدفاع والداخلية العمل على بدء إجراءات المنقصات الخاصة باحتياجاتها من الغذاء والكساء والسلع الأخرى والخدمات الاستشارية وأعمال الأشغال العامة لعام 2013 في حدود الاعتمادات المدرجة في موازنتها كحد أقصى والتنسيق مع اللجنة العليا للمنقصات والمزيدات بهذا الشأن بما يكفل الانتهاء من ترسية العطاءات والتوقيع على العقود خلال فترة لا تتجاوز يوليو 2012م مع موافقة وزارة المالية بنسخة من العقود الموقعة ليتم عكسها في موازنة العام القادم.

واستعرض مجلس الوزراء تقرير وزير الأوقاف والإرشاد حول نتائج أعمال الحج والعمرة لموسم 1432 هجرية والمتضمن الجهود التي قامت بها الوزارة للإعداد والتجهيز والترتيب والإدارة والرقابة والإشراف واتخاذ

إجراءات الضوابط والتعليمات والشروط والمواصفات الخاصة بالحج والعمرة وإعادة النظر في الشروط والضوابط الخاصة بقبول واعتماد الوكالات والشركات المتقدمة للمشاركة في التفويج لأعمال الحج والعمرة والإعلان عن الشروط والضوابط اللازم توفرها في هذه الوكالات والشركات بما من شأنه اختيارها وفقا للقدرة والكفاءة وضمان تقديم أفضل خدمات للحجاج والمعتمرين.

وأكد المجلس على الوزارة إدخال التعديلات اللازمة على اللائحة النافذة لتنظيم أعمال الحج والعمرة بما يحقق مواكبتها للواقع وتطوير وتحسين الأداء وبما يحقق المرونة في مواجهة كل الاحتمالات والمستجدات.

وأحال مجلس الوزراء مشروع التعديلات والإضافات على القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1996م والصيغة المعدلة بشأن صيانة وترميم المباني والتجهيزات المدرسية إلى لجنة وزارية من التربية والتعليم والأشغال العامة والطرق والمالية والإدارة المحلية والشؤون القانونية لدراسة هذه التعديلات ومراجعتها والرفع بتقرير إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وأشارت المذكرة التفسيرية للتعديلات المقترحة والمقدمة من وزير التربية والتعليم إلى الأهمية القصوى للصيانة والترميم المستمر للمباني والتجهيزات المدرسية للمحافظة على هذه الأصول الأساسية كونها جزءاً أساسياً من البنية التحتية للمجتمع التي ستبقى الحاجة إليها ملحة طالما بقيت الحاجة مستمرة للتعليم والتأهيل للموارد البشرية المصدر الأساسي للثروة والتنمية المستدامة.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير الأسبوعي لوزير الدولة لشؤون مجلس النواب والشورى حول صيغة العمل الحكومي لدى المجلسين خلال الأترة 23 - 29 أبريل الماضي المتضمن سير الإجراءات الدستورية والقانونية بشأن تنفيذ الأعمال المتعلقة بالحكومة لدى مجلسي النواب والشورى خلال هذه الفترة.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الأول عن مشاركتها في مؤتمر العمل العربي الذي عقد في العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 1 إلى 8 أبريل الماضي والثاني عن مشاركتها في المهرجان الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي بدولة الكويت خلال الفترة 14-8 أبريل 2012م.

كما اطلع على تقرير وزير السياحة حول مشاركته في أعمال مؤتمر نمو السياحة في الشرق الأوسط في الأوقات العصبية المنعقد في دبي نهاية الشهر الماضي وعلى تقرير وزير الصناعة والتجارة عن مشاركة وفد اليمن في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر للتجارة والتنمية الذي عقد بالعاصمة القطرية الدوحة خلال شهر أبريل الماضي.

واطلع المجلس على تقرير وزير الشباب والرياضة عن مشاركته في اجتماعات المؤتمر العالمي الثاني لوزراء الرياضة واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية (أكنو) الذي عقد في موسكو خلال الفترة 12-18 أبريل 2012م.

والإضرار بالسكنية العامة والاستقرار مشددا على وزارتي الدفاع والداخلية إيجاد الحلول الجذرية لمشكلة الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل الطاقة الكهربائية لضمان استمرارية عمل المنظومة الوطنية الكهربائية وفقا لقواعد الأمن والسلامة في تغذية المستهلكين بالطاقة الكهربائية وعدم تعرضها للانقطاعات المتكررة.

ووقف مجلس الوزراء أمام الإجراءات المتخذة على طريق البدء بإنفاذ قانون التدوير الوظيفي رقم 31 لسنة 2009م في كافة الوزارات والوحدات الإدارية والهيئات والمصالح والمؤسسات وغيرها من الوحدات ذات الموازنات المستقلة والمحفقة والتعاميم التي أصدرتها وزارة الخدمة المدنية في هذا الجانب لكافة مؤسسات الدولة للتهيئة لعملية التدوير والدليل الإرشادي لتنفيذ القانون وإنجاز مدونة الحكم الرشيد التي تحدد

المبادئ العملية للتدوير الوظيفي. وأقر المجلس بهذا الشأن وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والشؤون القانونية بسرعة تقديم اللائحة التنظيمية لقانون التدوير الوظيفي خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين بما من شأنه تحقيق الأهداف المتوخاة من تنفيذ قانون التدوير الوظيفي في تحسين الوظيفة العامة وشغلها وفقا لمبدأ الكفاءة والتخصص وإتاحة فرص متساوية أمام الجميع في ذلك مؤكدا على الالتزام بالمعايير الموضوعية والقانونية في تنفيذ التدوير الوظيفي.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

التشديد على وزارتي الدفاع والداخلية إيجاد حلول جذرية للاعتداءات على الكهرباء

إلزام وزارتي الخدمة المدنية والشؤون القانونية بتقديم لائحة التدوير الوظيفي خلال أسبوعين

التأكيد على الوحدات العسكرية والأمنية تطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات

المبادئ العملية للتدوير الوظيفي.

وأقر المجلس بهذا الشأن وزارتي الخدمة المدنية والتأمينات والشؤون القانونية بسرعة تقديم اللائحة التنظيمية لقانون التدوير الوظيفي خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين بما من شأنه تحقيق الأهداف المتوخاة من تنفيذ قانون التدوير الوظيفي في تحسين الوظيفة العامة وشغلها وفقا لمبدأ الكفاءة والتخصص وإتاحة فرص متساوية أمام الجميع في ذلك مؤكدا على الالتزام بالمعايير الموضوعية والقانونية في تنفيذ التدوير الوظيفي.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

وأقر مجلس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات العسكرية والأمنية بتطبيق أحكام قانون المناقصات والمزيدات والمخازن الحكومية رقم 23 لسنة 2007م ولائحته التنفيذية عند تنفيذ موازنتها السنوية بما في ذلك مشترياتها من الغذاء والكساء وذلك بناء على نتائج أمر المجلس رقم 42 لعام 2012م بشأن تطبيق القانون ولائحته التنفيذية على كافة وحدات الخدمة العامة بما فيها العسكرية والأمنية.

تواصل فعاليات أسبوع المرور العربي بأمانة العاصمة وعموم المحافظات لليوم الرابع

محافظات / سيا

تواصلت لليوم الرابع على التوالي بأمانة العاصمة وعموم محافظات الجمهورية فعاليات أسبوع المرور العربي تحت شعار « إلى .. متى؟». ففي محافظة عن أشار نائب مدير إدارة مرور المحافظة العقيد الركن عبدالجبار شهمان إلى أن إدارة المرور ستنظم عدداً من فعاليات التوعية المرورية تتضمن الإرشاد لقواعد السير والمشاة وكذا الأنشطة المتنوعة المكرساة للاحتفال الختامي لأسبوع المرور.

وعزى شهمان أسباب تلك الحوادث المرورية والوفيات والإصابات إلى السرعة الزائدة والإفراط في استخدام الهاتف المحمول وعدم استخدام السائقين لحزام الأمان.

وفي محافظة تعز نفذ رجال وأصدقاء المرور أمس نزولاً ميدانياً إلى أكثر من 15 مدرسة وكلية لنشر الوعي متناعاً بعكس السلوك الحضاري للمجتمع في وتوزيع بروشورات تعريفية إرشادية عن آداب وقواعد السير.

وأقيمت في كلية التربية جامعة تعز محاضرة توعوية لمدير المرور بالمحافظة العقيد محمد كواتي وعميد كلية التربية الدكتور نبيل سفيان استعرض فيها القوانين المنظمة للسير وآداب وقواعد المرور والدور التكاملي للمجتمع والمرور الذي ينبغي أن يكون متناعاً بعكس السلوك الحضاري للمجتمع في كيفية استخدام الطريق والتعامل مع مرادى الطريق والارتقاء بمستوى العلاقة بين الجميع بما يحقق الأمن والسلامة وتجنب الخسائر المادية والبشرية. وقد عقدت في المعهد الوطني للعلوم الإدارية بتعز ندوة مشتركة شارك فيها عدد من رجال المرور وهيئة التدريس بالمعهد تمحورت حول الخدمات المرورية وألياتها ووسائلها ودور المجتمع فيها والقضية المرورية ماهيتها وأطرها وتنائجها. وفي ريمة نفذت في كلية التربية ومختلف المديرات والمدن الرئيسية والثانوية أمس ضمن



فعاليات أسبوع المرور العربي للعديد من المحافظات التوعوية والتثقيفية بالوعي المروري والالتزام بالضوابط والإرشادات المرورية.

ولفت مدير المرور بريمة العقيد محمد السواري إلى أن من أهداف الأسبوع خلق وعي ثقافي حول الاهتمام بالمركبة ومعانيها وأدراك السائق لهمة قيادة المركبة وما يترتب على إغفالها من حوادث مرورية تزهق الأرواح.

وحدت مختلف فئات المجتمع التفاعل الإيجابي مع فعاليات أسبوع المرور والتقييد بالالتزام بقواعد وإرشادات المرور بما يكفل حماية الأرواح والممتلكات والحد من النهور واللامبالاة في فحص المركبة قبل تحركها وسلامة القيادة المرورية. وفي محافظة ذمار وزعت إدارة مرور المحافظة 8 آلاف و 200 ملصق توعوي وزار 600 شخص المعرض الثابت للحوادث المرورية الذي يقام ضمن فعاليات أسبوع المرور العربي.

في حين تواصلت الفعاليات التوعوية والمحاضرات على الطلاب ومنسوبي شرطة النجدة وطلاب المدارس الأساسية والثانوية حيث أقيمت خمس محاضرات في كل من معسكر شرطة النجدة والمعهد الصحي و مدرستي الحمزة الأساسية والزهاء الأساسية الثانوية وجامعة الحكمة.

وكفئت إدارة المرور خدماتها المرورية على مداخل المدن وفي الجولات وعلى مداخل المحارات لتنظيم حركة السير وتوزيع المنشورات والملصقات.

وفي محافظة البيضاء أكد مدير أمن المحافظة العميد نجم الدين صالح هراش دور طلاب جامعة البيضاء في تعميق الوعي المروري لدى أوساط المجتمع بما يعزز ضمانات العمل المجتمعي المشترك في الحد من الكوارث المرورية التي تصدح ضحايا بشرية نظراً لقلّة نسبة الوعي وعدم الالتزام بضوابط السير.

وبين العميد هراش خلال محاضراته التي ألقاها لطلاب كليتي التربية والعلوم الإدارية بجامعة البيضاء أمس أن أسبوع المرور يأتي في إطار الاهتمام بالتوعية بمخاطر الحوادث المرورية وسلامة الأرواح وأهمية تكاتف الجهود في الإسهام الفاعل في إنجاح فعاليتها.

وقال « إن موقع محافظة البيضاء جعلها مرتبطة بشبكة طرق واسعة وتستدعي حرص الجميع على سلامة مستخدمي الطرق عبر التوعية بعدم السرعة الزائدة وضرورة صيانة المركبات وعدم التجاوز الخطأ واستخدام الهاتف أثناء القيادة وغيرها من أسباب الحوادث...» عربياً عن أمه في أن يشكل هذا اللقاء بداية لتكامل الجهود الرسمية والطوعية لنشر

ونظمت اللجنة الإعلامية للمرور في المحافظة عدداً من المحاضرات التوعوية في المدارس الأساسية والثانوية لتوعية الطلاب بضرورة نشر الوعي المروري في أسرهم وتفاذي تجنب الوقوع في الأخطاء التي تؤدي إلى الحوادث المرورية.

كما تواصلت بمحافظة الحوities فعاليات الأسبوع من خلال إلقاء محاضرتين في فرزة المحويت - صنعاء، وفرزة بني سعد - باجل، لسائقي المركبات، تناولتا الأثار المسالمة للحوادث المرورية الناتجة عن مخالفة التزام بقواعد وأداب المرور وبما يسهم في أهمية الأرواح وقواعد وأداب المرور وبما يسهم في الحد من الحوادث المرورية وعوناتها الاقتصادية والاجتماعية.

وحدت المحاضرة الأكاديميين على الاضطلاع بدور فاعل في توعية الطلاب بخطورة الحوادث المرورية وإخضاعها للدراسات والبحوث العلمية وبما يسهم في تخشيش الأسباب بدقة وموضوعية ومعالجتها بالطرق والوسائل المناسبة.

وأقيمت محاضرات في سوق بادية استهدفت جموعاً من المواطنين بمديرية شبام وركزت على آثار مخالفة آداب وقواعد المرور في سوق المنطقة وما ينجم عنها من حوادث مرورية ، ودعت الجميع إلى التعاون في نشر الوعي المروري والالتزام بقواعده وقوانينه.

وجابت معارض الصور المنقلة عدداً من المدارس والأسبوع المروري العربي الموحد بإقامة عدد من الفعاليات والأنشطة التوعوية تضمنت محاضرتين بجمع السعيد التربوي وجمع الواسعي الثانوي، والقضية المرورية ماهيتها وأطرها وتنائجها. وفي ريمة نفذت في كلية التربية ومختلف المديرات والمدن الرئيسية والثانوية أمس ضمن

وفي محافظة صنعاء تواصلت لليوم الرابع فعاليات أسبوع المرور العربي الموحد بإقامة عدد من الفعاليات والأنشطة التوعوية تضمنت محاضرتين بجمع السعيد التربوي وجمع الواسعي الثانوي، ومخاطر الحوادث المرورية وأسبابها وما تسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات.



الوعي السلامة المرورية.

وفي محافظة شبوة تواصلت فعاليات الأسبوع لليوم الرابع من خلال تنفيذ نزول ميداني لرجال المرور وأنصارهم من طلاب المدارس للحوادث والنقاطعات والشوارع لتنظيم حركة المرور وتوزيع البروشورات التوعوية.

ونظم رجال المرور بالتعاون مع الجهات المعنية حملة إلى السوق القديم بالمدينة تم خلالها رفع جميع العوائق التي تعرقل حركة السير فيه، كما تم تنظيم عدد من المحاضرات استهدفت سائقي المركبات ومستخدمي الطريق لتوعيتهم وتزويدهم بالإرشادات اللازمة التي تجنبهم الوقوع في حوادث المرور وتزويدهم بالبروشورات التوعوية، وجابت الإذاعات المنقلة الشوارع العامة والأحياء المكتظة بالسكان للتوعية بضرورة الالتزام بقواعد المرور

والتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية المحلية والجهات المختصة في المملكة العربية السعودية مشيراً إلى ما قامت به الوزارة من خلال قطاع الحج والعمرة وبعثة الحج الرسمية من جهود كبيرة في إطار الحرص على تمكين الحجاج والمعتمرين من أداء المناسك بسهولة ويسر رغم الكثير من الصعاب والعوائق جراء الأحداث التي شهدتها بلادنا العام الماضي.

وأكد التقرير أن وزارة الأوقاف والإرشاد حرصت على تطوير وتحسين وتفصيل دورها في الجوانب الإدارية والإشرافية والرقابية وتقييم أداء الشركات والوكالات المعتمدة للمشاركة في التفويج واتخاذ الإجراءات التقابلية بحق المقصرين منها والعمل على تعزيز الإيجابيات وتلافي السلبيةات في الموسم القادم 1433 هجرية.

وشدد مجلس الوزراء بهذا الخصوص على وزارة الأوقاف والإرشاد ضرورة تطبيق مبدأ النواب في حق الوكالات والشركات المتلزمة بمعاقبة الشركات والوكالات التي قصرت في أداؤها أو خالفت